

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/74
2 February 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات الموجهة إلى أمانة الأونكتاد*

خلاصة

يقدم هذا التقرير معلومات عن تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة في دورتها العاشرة. وهو يركز بصفة خاصة على عمل الأونكتاد المتعلق بالسياسات والتدابير التي يمكن أن تساعد البلدان النامية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستفادة منه، وفي بناء قدراتها الإنتاجية، وقدرتها التنافسية على الصعيد الدولي. ويشمل هذا العمل إجراء تحليلات في العمق، وبناء توافق في الآراء، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات. وينفذ هذا العمل بطرق شتى من بينها التعاون الوثيق والبرامج المشتركة مع المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى العاملة في مجال الاستثمار والتكنولوجيا. ويرد في التقرير الخاص بأنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع لعام ٢٠٠٦، الذي سيقدم إلى الدورة الحادية عشرة للجنة، مزيد من المعلومات عن أنشطة الأونكتاد في مجال الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع.

* قدّمت هذه الوثيقة في التاريخ المذكور أعلاه نتيجة لحدوث تأخير في تجهيزها.

مقدمة

تُثني اللجنة على تنفيذ الأمانة لتوصيات الدورة التاسعة وترحب بالمعلومات التي وفّرتها في التقرير الخاص بأنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع لعام ٢٠٠٥ وتود استمرار تقديمه بشكل منتظم.

١ - وفقاً لهذا القرار، أعدت الأمانة هذه المذكرة كمساهمة في مناقشات الدورة الحادية عشرة للجنة. وتقدم المذكرة معلومات عن تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة في دورتها العاشرة (TD/B/COM.2/71). وهي تركز بشكل خاص على العمل الذي اضطلع به الأونكتاد بشأن السياسات والتدابير التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستفادة منه. ويرد في التقرير الخاص بأنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع لعام ٢٠٠٦ عرض شامل لتنفيذ الأمانة لتوصيات الدورة العاشرة.

وتلاحظ اللجنة وتشجّع الجهود التي تضطلع بها الأمانة لضمان التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في أداء عملها واستكمال الميزة النسبية التي يتمتع بها الأونكتاد بمزايا الجهات الفاعلة والمؤسسات الإنمائية الأخرى عن طريق الشراكات.

٢ - واصلت الأمانة تنفيذ الأنشطة مع عدد من المنظمات هي مجموعة البنك الدولي (وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وغرفة التجارة الدولية، والمصرف الياباني للتعاون الدولي، وأمانة الكومنولث، والمنظمة الدولية لتطوير القانون، ومجلس الأعمال للصين وأفريقيا. كما اضطلعت بأنشطة بالتعاون الوثيق مع منظمات غير حكومية، منها الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، وجمعية وحدة وثقة المستهلكين، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، ومركز الدراسات التطبيقية في مجال المفاوضات الدولية، ومركز التجارة والاستثمار للاقتصادات الصغيرة، ومع مؤسسات وطنية (إيثوس، وفونداساو دوم كابرا، ومؤسسة فريدريتش إيبتر) وجامعات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٣ - وكثف الأونكتاد تعاونه مع منظمات إقليمية متنوعة، مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية.

٤ - وشرعت الأمانة، منذ الدورة العاشرة للجنة، في القيام بعدة أنشطة في إطار هذه الشراكات. وشملت هذه الأنشطة مبادرة طريق الحرير - وهي شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، تهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي فيما بين بلدان وسط آسيا في مجال التجارة والاستثمار والسياحة. وأتاح التعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار إطلاق مشروع جديد بشأن بناء القدرات ونقل المعارف إلى وكالات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بمساهمة سخية من الوكالة السويدية للتنمية الدولية. وكان الاجتماع الأخير للمجلس الاستشاري للاستثمار، الذي عُقد في نيويورك في ١٨ أيلول/سبتمبر خلال الاستعراض الشامل في منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، مناسبة للإعلان عن توسيع الشراكة في مجال الروابط التجارية بين برنامج الروابط التابع للأونكتاد ومجموعة BASF لتعزيز

الروابط التجارية في البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأعلن الاجتماع أيضاً عن توسيع الشراكة مع المصرف الياباني للتعاون الدولي لتمويل إعداد "كتب زرقاء" عن الاستثمار في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الأونكتاد شراكة مع مصرف EXIM في الهند ومجلس الأعمال التجارية للصين وأفريقيا لجلب عدد من المستثمرين إلى نيروبي من أجل استكشاف فرص الاستثمار هناك. ووقع مجلس الأعمال التجارية للكونغول، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، مذكرة تفاهم مع الأونكتاد للتعاون في قضايا التجارة والاستثمار لصالح البلدان النامية.

٥- وفيما يتعلق بقضايا الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا (برنامج نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية)، تعمل الأمانة مع أمانة الكومونولث ومنظمة الصحة العالمية ومعهد البنك الدولي على مشروع يهدف إلى تمكين نخبة من البلدان النامية من تحسين قدراتها في مجال إنتاج وتوريد الأدوية الأساسية. وفي مجال العلم والتكنولوجيا، استكمل الآن في ليسوتو مشروع "وصل أفريقيا" الذي ينفذ عن طريق شراكة مع مركز تكنولوجيات المعلومات في جنيف، ونقلت الأنشطة إلى مالي لتنظيم تدريب عملي مخصص لمهندسي وتقنيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم ربط المقاطعات المقامة فيها مدارس بشبكة الإنترنت وتوفير المئات من الحواسيب. كما تم، في إطار شبكة مراكز الامتياز التي أنشأها الأونكتاد في العام الماضي بفضل تمويل سخي من حكومة إيطاليا، تدريب عدة علماء من نيجيريا والسودان ومالي وتزانيا في معهد البحوث وتطوير اللقاحات الخاصة بالأمراض المعدية التابع لجامعة كيب تاون. ويجري تنظيم دورات أخرى بالتعاون مع منظومة تريبسي للمؤسسات العلمية، وعلى الأخص المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية. وأخيراً، استضاف الأونكتاد واتحاد المحاسبين الدولي، في المنطقة الأفريقية، ورشة تعلم حول "دور مهنة المحاسبة في التنمية الاقتصادية".

٦- وفي مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، تعمل الأمانة بصورة وثيقة مع عدة جهات، وبخاصة مع أمانة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وشاركت في أعمال بحثية بشأن المنازعات المتعلقة بالاستثمار وأسفرت هذه الأعمال عن دراستين رئيسيتين وقاعدة بيانات؛ كما شارك الأونكتاد في عدة اجتماعات لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ؛ ونظمت بصورة مشتركة حلقة دراسية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد في المكسيك.

٧- واستكمل الأونكتاد أنشطته المشتركة المبرمجة الجارية مع المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة بشأن الجوانب الإنمائية لقضايا الملكية الفكرية التي تجري مناقشتها في المحافل الدولية. وأسفرت هذه الشراكة، في عام ٢٠٠٦، عن إصدار ١٢ منشوراً، وأربعة أعداد من نشرة *Bridges* الإخبارية المتعلقة بالملكية الفكرية، وعقد ستة لقاءات حوار حول الجوانب الإنمائية للملكية الفكرية. وبدأت مفاوضات بشأن مرحلة جديدة من الأنشطة والتمويل في إطار هذه الشراكة القديمة العهد.

أولاً - قضايا السياسة العامة المتصلة بالاستثمار والتنمية

التوصية: ينبغي للأونكتاد، بوصفه منسق الاستثمار في منظومة الأمم المتحدة، أن يستمر في تعزيز فهم الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في إطار أنشطته البحثية والتحليلية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر المنتج والمفيد والفعال.

٨- عملاً بهذه التوصية، واصلت الأمانة تحليلها المتعمق لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية بغية مساعدة البلدان النامية على اجتذاب استثمار أجنبي مباشر منتج ومفيد وفعال، وعلى الاستفادة منه. ونُشرت معظم نتائج هذا التحليل في تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٦، الذي ركّز على ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويبيّن التقرير أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه من البلدان النامية يمكن أن يمثل، بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، جزءاً كبيراً من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويناقش التقرير الآثار الإنمائية المترتبة على مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة هذه، إلى جانب تدابير السياسة العامة التي يمكن اتخاذها لمعالجة هذه الآثار، سواء لصالح البلدان النامية التي تغد منها الاستثمارات أو البلدان التي تغد إليها هذه الاستثمارات. وقد عولج هذا الموضوع في نشرة موجزة عن الاستثمار عنوانها "مصادر جديدة من الاستثمار الأجنبي المباشر تجذب انتباه وكالات تشجيع الاستثمار".

التوصية: ينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله الإحصائي والتحليلي المتعلق بالاتجاهات، والأثر الإنمائي على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وخيارات السياسات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه من البلدان النامية إلى الخارج، وتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية. وفي مجال العمل هذا، ينبغي إيلاء اعتبار خاص باحتياجات أقل البلدان نمواً.

٩- تهدف سلسلة "قضايا في الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية"، التي أطلقت حديثاً، إلى تحديد وتحليل الآثار الإنمائية للقضايا المتصلة بالاستثمار، فضلاً عن تحديد الوسائل والسبل التي تتيح جني أقصى قدر ممكن من الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى جميع البلدان النامية وكذلك إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي لديها احتياجات مماثلة. ونشرت الأمانة الدراسة الثانية في سلسلتها المؤلفة من دراستين عن "قياس القيود القائمة في قطاع الخدمات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".

١٠- وفي سياق الزيادة الحادة في الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالموارد الطبيعية، أعدت الأمانة، بناء على طلب اللجنة في دورتها العاشرة، مذكرة قضايا عنوانها "الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية: آثار ذلك على السياسات". ونوقشت هذه المذكرة في اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية (٢٠-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) كما سيتم تقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة الحالية للجنة. وحدد الاجتماع القضايا الرئيسية المرتبطة بالشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية، وبحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة للاستثمار الأجنبي على الاقتصاد المضيف. وناقش خيارات مختلفة في مجال السياسة العامة تهدف إلى ضمان مكاسب إنمائية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية.

١١- وواصلت الأمانة إيلاء احتياجات أقل البلدان نمواً اهتماماً خاصاً. فتم رسمياً إطلاق عدد ٢٠٠٦ من "لحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً" في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في نيويورك، وذلك كمساهمة في "الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠". وتضمنت هذه الطبعة للمرة الأولى، إضافة إلى البيانات المنتظمة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وأرصده، وعمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود، والفروع الأجنبية الكبيرة للشركات وعملها في البلدان المضيفة من أقل البلدان نمواً، بيانات عن مشاريع استثمار أجنبي مباشر جديدة كلياً. كما

تضمنت معلومات عن وكالات تشجيع الاستثمار وعن التطورات التي طرأت على الإطار القانوني الدولي، وعن الاتفاقات الثنائية والمؤسسية.

١٢ - وبالإضافة إلى تكريس تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٦ لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر المتّجه إلى الخارج من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أعدت الأمانة أيضاً منشوراً بعنوان لاعبون عالميون من الأسواق الناشئة: تعزيز القدرة التنافسية لمشاريع الأعمال عن طريق الاستثمار المتّجه إلى الخارج. ويتضمن هذا المنشور دراسات حالات قطرية أجراها الأونكتاد لأجل اجتماع الخبراء المعني بتعزيز القدرة الإنتاجية لشركات البلدان النامية عن طريق التدويل، الذي عُقد في جنيف من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. واستُخدمت بعض الحالات كمدخلات في إعداد تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٦: الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية: آثاره على التنمية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ٢٠٠٥: الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، نظّم الأونكتاد حلقة دراسية بصورة مشتركة مع الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية المعنية بالاستثمار عبر الحدود وشارك في عدد من الاجتماعات الأخرى في منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمناقشة الاستثمار الأجنبي المباشر المتّجه إلى الخارج من البلدان النامية، بما في ذلك "أقلمة" مؤسسات الأعمال.

التوصية: وتلاحظ اللجنة، مع التقدير، التحليل والمعلومات التي يوفّرها تقرير الاستثمار العالمي وترجو نشر استنتاجات التقرير كمساهمة في رسم السياسات وبناء القدرات في البلدان النامية، بطرق تشمل التقارير الموجزة عن السياسات والحلقات الدراسية الإقليمية، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية وبمشاركة مقرري السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد طلبت في هذا الصدد من الأمانة أن تعزّز بحثها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، من زاوية الإنتاجية، وأن تحدد الوسائل التي تمكّنها من المساهمة في تعزيز الاقتصاد والتنمية الطويلة الأجل، بتخفيف قيود الموارد، والمساعدة في تحجّب الزيادة في المديونية، وخلق فرص العمل، واكتساب تكنولوجيات جديدة، وإقامة روابط مع عناصر الاقتصاد الأخرى، وجذب الاستثمار المحلي، وحفز فرص جديدة للتصدير، والحد من الفقر.

١٣ - وقد أُطلق تقرير الاستثمار العالمي في ٧٤ بلداً، منها ٣٨ بلداً نامياً، وصدرت بشأنه أكثر من ١ ٠٠٠ نشرة صحفية حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ولزيادة نشر التقرير وتعزيز فعاليته في مجال الإعلام والتوعية، نُظمت على الصعيد الإقليمي حلقات دراسية/حلقات عمل لكبار المسؤولين الذين يرسمون السياسات في البلدان النامية، وذلك بهدف تيسير فهم تقرير الاستثمار العالمي وزيادة فائدته لراسمي السياسات. وشمل ذلك تنظيم حلقات عمل واجتماعات لاستثارة الأفكار على المستوى الإقليمي بشأن تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٦ (في أمريكا اللاتينية: في المكسيك، ٨-٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ وفي أفريقيا: في جنوب أفريقيا، ٢٤-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ وفي آسيا: في تايلند، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦). وشارك الأونكتاد أيضاً في عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية التي نظمتها بعض المؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية والرابطة الأكاديمية، من أجل نشر نتائج التقرير. وشملت تلك المؤتمرات والحلقات الدراسية اجتماع جمعية مصارف رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سنغافورة، ومنتدى الاستثمار في مؤتمر قمة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وكلاهما عُقدا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ والمؤتمر السنوي للرابطة الأوروبية الدولية للأعمال في فريبورغ في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. كما تم إعداد نشرة إعلانية عن تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٦ وموجز عن الاستثمار بعنوان "البلدان النامية تبدأ بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج"، لضمان تعميم النتائج على جمهور أوسع.

١٤ - واستناداً إلى البحوث المعروضة في تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٤: التحول نحو الخدمات واستجابة للطلبات التي قدمتها اللجنة في دورات سابقة، تعد الأمانة دراسة عن "الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة". وفي إطار مشروع أكبر بشأن "الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة، البعد الإنمائي"، عقدت الأمانة، في نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠٠٦، حلقات عمل لبلدان في شرق وجنوب أفريقيا، بدعم سخي من مركز بحوث التنمية الدولية، كندا. وكان الهدف من حلقات العمل جمع باحثين من هذه البلدان لإجراء بحوث بشأن اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة وآثاره والروابط القائمة بينه وبين الاقتصاد المحلي، والقضايا المتصلة بالتكامل الإقليمي. وبذا، تسهم هذه المبادرة في إنشاء شبكة نشيطة من الباحثين في المنطقة وفي المحافظة عليها.

١٥ - ولكي تعزز الأمانة أعمالها البحثية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية الإنتاجية، نظّمت اجتماع خبراء يعنى ببناء القدرات الإنتاجية (٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦). وناقش الخبراء الحاجة إلى تطوير القدرات الإنتاجية واستخدامها استخداماً فعالاً ووضعها في صلب السياسات الوطنية والدولية سعياً إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق الثروة والحد من الفقر في البلدان النامية. وتم تحديد تدابير سياسات الدعم الرئيسية في مجال الاستثمار وتطوير مؤسسات الأعمال لتذليل العوائق التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

١٦ - وأوصى الخبراء بأن تسعى مبادرة "المعونة مقابل التجارة" إلى دمج الاستثمار بوصفه أحد مقوماتها الهامة، وأن تشمل سياسات لتعزيز نقل التكنولوجيا وتطوير مؤسسات الأعمال وتوحيد السلاسل الإنتاجية. وشدد الخبراء على ضرورة أن يولي واضعو السياسات في البلدان النامية مزيداً من الاهتمام لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولتعزيز إنشاء مشاريع الأعمال.

١٧ - وعُقد في جنيف في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ اجتماع خبراء عني بأفضل الممارسات وخيارات السياسة العامة في تعزيز الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية. وكانت مذكرة القضايا التي أعدت لاجتماع الخبراء تستند إلى أعمال بحثية ودراسات حالات أجراها الأونكتاد وإلى الملاحظات الواردة من مشاريع المساعدة التقنية في هذا المجال والمدرجة في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.28/2. ويرد تقرير اجتماع الخبراء في الوثيقة (TD/B/COM.3/EM.28/3). وتركزت مناقشات الخبراء على ما للحكومات، والأطراف الرئيسية التي تقوم بدور المحرك، وعوامل النجاح، وأفضل الممارسات، وخيارات السياسة العامة، وتدابير الدعم من دور في جعل برامج الروابط التجارية تعزز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية وتسهل نمو شركائها المحلية.

التوصية: وتشير اللجنة إلى الفقرتين ٨٨ و ٨٩ من خطة عمل الدوحة، وهما الفقرتان اللتان يُطلب فيهما إلى الأونكتاد ورئيس مجموعة ال ٧٧ والصين والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب القيام دورياً بتنظيم منتدى بشأن الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب.

١٨- ومن أجل الإعداد لتنظيم منتدى وشيك حول الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، ساهمت الأمانة في اجتماعات شتى، مثل المؤتمر الإقليمي الثاني للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار المعني بالاستثمار، الذي عُقد في شرم الشيخ، مصر (١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) حول موضوع "بناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار واستراتيجية تشجيع الاستثمار في أفريقيا والشرق الأوسط". وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، نظّمت الأمانة منتدى عن الاستثمار لمستثمرين هنود في مجال تكنولوجيا المعلومات ومستثمرين صينيين في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك لاستكشاف الفرص القائمة في كينيا، وتم بفضل هذا المنتدى استكشاف فرص استثمار ملموسة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ساعدت الأمانة أيضاً على تنظيم أول منتدى استثمار لمبادرة طريق الحرير، وضم هذا المنتدى مسؤولين من الحكومات ورجال الأعمال من الصين وآسيا الوسطى وهدف إلى تسهيل التعاون التقني واستكشاف فرص الاستثمار في المنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عقد الأونكتاد في نانغ (الصين)، بالتعاون مع وزارة التجارة الصينية وبدعم مالي منها، حلقة دراسية عن تنقل رجال الأعمال في المنطقة الفرعية الكبرى لنهر ميكونغ، حضرها ممثلون عن كمبوديا والصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلند وفيت نام. وتلقت الحلقة الدراسية إسهاماً من ممثلي أمانة الأونكتاد وقدم المشاركون فيها مقترحات حول إنشاء آلية تعاون بشأن تنقل رجال الأعمال فيما بين حكومات المنطقة الفرعية الكبرى لنهر ميكونغ.

١٩- ويشترك الأونكتاد، بالتعاون مع مجلس الأعمال في الكومنولث ووزارة التجارة والصناعة في جمهورية جنوب أفريقيا، في استضافة منتدى الأعمال المشترك بين الصين والهند والبرازيل وأفريقيا لعام ٢٠٠٧ (٢٦-٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧). وسيركز المنتدى على فرص التجارة والاستثمار في الصين والبرازيل والهند وأفريقيا، وسيجمع ممثلين رفيعي المستوى للشركات والحكومات من المناطق الأربع، فضلاً عن عدد من المنظمات الدولية والخبراء.

التوصية: وإدراكاً لضرورة بناء قدرات البلدان النامية في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، تطلب اللجنة إلى أمانة الأونكتاد أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات المختصة الأخرى، وبدعم من الشركاء الإنمائيين، بتكثيف التعاون التقني في هذا الميدان، بما في ذلك مساعدة البلدان النامية في تدعيم التعاون الإقليمي فيما بين المؤسسات المختصة؛ وعقد اجتماعات بصورة منتظمة بشأن الإحصاءات، ورسم السياسات في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، وبحث سبل ووسائل تيسير نقل البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وبأنشطة الشركات عبر الوطنية إلى الأمانة، بما في ذلك بناء القدرات.

٢٠- واستجابة لهذه التوصية، كثفت الأمانة جهودها لمساعدة البلدان النامية في تعزيز قدراتها في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونُظّمت لهذا الغرض حلقات عمل إقليمية، مثل حلقة العمل المعنية بفهم وتحليل إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي عُقدت في غرب آسيا في البحرين (١-٥ أيار/مايو ٢٠٠٦) والتي شارك فيها ممثلون من البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية. وساعدت هذه الأحداث على تحديث مهارات ومعارف المشاركين بشأن منهجية جمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى المستوى الدولي، نُظّمت لأجل ملديف دورة تدريبية حول المعايير الدولية لجمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢١- وخلال الفترة التي يشملها التقرير، استجابت الأمانة أيضاً لهذا الطلب بإعداد طبعة منقحة من دليل الأونكتاد الإحصائي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتطرق هذا الدليل إلى العديد من التحديات التي تواجهها البلدان النامية في جمع البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهو بذلك يمكن هذه البلدان من وضع سياسات فعالة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وأعدت الأمانة أيضاً نشرة موجزة عن الاستثمار بعنوان "الحاجة إلى بيانات أفضل لتقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر"، وذلك من أجل توعية المجتمع الدولي وواضعي السياسات على المستوى الوطني بأهمية هذه المسألة.

٢٢- وواصل الأونكتاد أيضاً مساعدة الدول الأعضاء في تقييم أدائها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بإنتاج وتوزيع بيانات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، وخاصة بالمحافظة على موقعه الشبكي المخصص لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر (www.unctad.org/fdistatistics) الذي يتضمن معلومات موجزة عن ١١٢ بلداً، وصحائف وقائع عن ١٨٧ بلداً، وصحائف بيانات بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر، باختصار" لـ ٨٠ بلداً.

٢٣- وطور الأونكتاد تعاونه مع مؤسسات أخرى تعمل في هذا المجال، فشارك في أفرقة عاملة متنوعة تُعنى بالإحصاءات. وبوجه خاص، أعاد الفريق العامل المعني بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تأكيد هذه التوصية الصادرة عن الدورة العاشرة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، وأدرجها في تقريره لعام ٢٠٠٦ المقدم إلى وزراء الاقتصاد في بلدان الرابطة العشرة. كما قدّم تقرير عن أعمال اجتماع الخبراء المعني بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وصياغة السياسات العامة، وعن توصيات الاجتماع، إلى صندوق النقد الدولي في اجتماع لجنة ميزان المدفوعات التابعة للصندوق، الذي عقد في فرانكفورت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

التوصية: وأحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المعني بالمساهمات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة. وتوافق على أنه ينبغي أن يوفر الأونكتاد محفلاً للحوار البناء بين الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين في التنمية للتوصل إلى فهم مشترك لدور الشركات في حفز التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة والقدرة التنافسية للمشاريع المحلية، ووضع رؤية مشتركة بشأن كيفية تدعيم هذا الدور. وينبغي أن يجري الأونكتاد أيضاً تقييماً لأفضل ممارسات الشركات وتدابير السياسات الوطنية (في البلد المضيف وبلد المنشأ) وأن يبحث فعاليتها وتأثيرها وأن يقدم المساعدة إلى البلدان في معالجة المسائل المتعلقة بالصلة بين مساهمات الشركات واحتياجات التنمية.

٢٤- واستجابة لهذه التوصية، تسعى الأمانة إلى تقييم ممارسات الشركات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إعداد استبيان وأنشطة بحثية والتعاون مع شركاء آخرين ذوي صلة. وستسفر عملية التقييم هذه عن إعداد قاعدة بيانات لأفضل الممارسات، وإنشاء موقع شبكي بشأن مساهمات الشركات في التنمية ودراسات عن ممارسات الشركات وتدابير السياسات الوطنية. ويخطط أيضاً لتنظيم اجتماع تقييم مخصص بالتعاون مع المجتمع المدني وإصدار عدد من دراسات الحالات في الصناعة بشأن أفضل الممارسات في مجال مساهمة الشركات في التنمية.

التوصية: وتدعو اللجنة الأونكتاد، وبخاصة بالتعاون مع البرنامج الفرعي لأفريقيا، إلى بحث إمكانيات دعم مبادرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في ميدان سياسات الاستثمار.

٢٥- واصلت شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع التشاور مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن مجالات التعاون، وبخاصة فيما يتصل بتشجيع الاستثمار، واستعراضات النظراء، والعلم والتكنولوجيا. وتعتبر عملية استعراض سياسات الاستثمار، وهي عملية تشاركية تعزز الحوار بين الأطراف ذات المصلحة على الصعيدين الوطني والحكومي الدولي على السواء، إحدى العمليات المندرجة ضمن آليات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وشارك رئيس "المائدة المستديرة الأفريقية للأعمال"، السيد كواسي أبياسي، في اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية الذي عقد في جنيف من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر. وقد أسس مصرف التنمية الأفريقي المائدة المستديرة الأفريقية للأعمال عام ١٩٩٠، وتقوم هذه الأخيرة بدور الحفاز في إشراك القطاع الخاص في التنمية، إذ تجمع بين رؤساء شركات أفريقية ومؤسسات ذات وزن دولي ناشطة في مختلف قطاعات الأعمال والصناعات. واختار رؤساء الدول الأفريقية المائدة المستديرة الأفريقية للأعمال كي تشرف على فريق الأعمال التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتديره. ووافقت المائدة المستديرة الأفريقية للأعمال على تعزيز التعاون مع الأونكتاد لتحسين قدرات التوريد في البلدان النامية كي تستفيد من الاقتصاد العالمي المفتوح بإنتاج السلع والخدمات القادرة على المنافسة وبالتجارة بها. وأشارت المائدة المستديرة الأفريقية للأعمال إلى أنه ينبغي لمبادرة المعونة مقابل التجارة أن تعالج القيود التي تعوق القدرة على التوريد وذات الصلة بالاقتصاد وأن تقدم حلولاً لعوائق أخرى تواجهها مؤسسات الأعمال، مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم تمتع المنتجات بالجودة المطلوبة، وبطء عمليات التسليم وعدم إمكانية التنبؤ بها. واعتبرت المائدة المستديرة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص مجالاً هاماً لتنمية الروابط مع الأعمال. وحضر الرئيس التنفيذي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، السيد فيرمينو موكافيلي، اجتماع المجلس الاستشاري للاستثمار الذي عقد في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في نيويورك، والذي استعرضت فيه شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مجالات التعاون في المستقبل.

ثانياً - قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار

التوصية: إن اللجنة، تسليماً منها باستمرار انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية وما يترتب عليه من صعوبات تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال رسم سياسات الاستثمار وتنفيذها على مختلف المستويات، توافق على أنه ينبغي أن يقوم الأونكتاد بدور المنسق الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة في معالجة المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، وأن يستمر في توفير الحفاز اللازم لتعزيز فهم المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي، مع الاهتمام بحل المنازعات بين المستثمرين والدول، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي مجال العمل هذا، ينبغي إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً.

٢٦- قامت الأمانة، بوصفها مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بشأن وضع قواعد الاستثمار على الصعيد الدولي، بتكثيف أعمالها البحثية وأعمالها في مجال تحليل السياسات من أجل رصد الاتجاهات وتحديد القضايا الناشئة وتحليلها من منظور التنمية. ونشرت ثلاثة كتيبات جديدة في سلسلة سياسات الاستثمار الدولية لأغراض

التنمية: المنازعات الناشئة عن معاهدات الاستثمار بين المستثمرين والدول: استعراض؛ وترتيبات الاستثمار الدولية: الاتجاهات والقضايا الناشئة؛ والمحافظة على المرونة في ترتيبات الاستثمار الدولية: اللجوء إلى التحفظات. واستكملت هذه الكتيبات بدراسة كاملة عن "أحكام الاستثمار في اتفاقات التكامل الاقتصادي" وباستعراض وتحليل متعمقين بشأن "معاهدات الاستثمار الثنائية ١٩٩٥-٢٠٠٥: الاتجاهات في وضع قواعد الاستثمار" (ستصدر قريباً). وتناولت الأعداد الأربعة من "مرصد اتفاقات الاستثمار الدولية" هذه السنة القضايا التالية: القضايا المتعلقة بالنظم في ترتيبات الاستثمار الدولية، وتطور اتفاقات الاستثمار الدولية في عام ٢٠٠٥، وبدء نفاذ معاهدات الاستثمار الثنائية، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة. وفيما يتعلق بهذا الموضوع الأخير، اضطلعت الأمانة كذلك، بالتعاون مع رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، بدراستين (تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة وأثرها على وضع قواعد الاستثمار: منظور آسيا - المحيط الهادئ؛ والطرق البديلة لتسوية المنازعات الناشئة عن المعاهدات بين المستثمرين والدول)، ووضعت على الشبكة قاعدة بيانات عن قضايا ناشئة عن المعاهدات تتضمن معلومات عن كل قضية معروفة، وعن قضايا إجرائية وموضوعية أيضاً. وفيما يتعلق بالأدوات الإلكترونية، تم تحديث قاعدة بيانات معاهدات الاستثمار الثنائية (٢٠٠٠ نص متاح)، وقوائم البلدان الخاصة بهذه المعاهدات، والخلاصة الوافية؛ وواصلت الشبكة الإلكترونية لخبراء اتفاقات الاستثمار الدولية (٦٠٠ عضو) نشر المعلومات ومناقشة عدد من الشواغل الرئيسية التي تساور الجهات المعنية باتفاقات الاستثمار الدولية.

التوصية: وطلبت اللجنة إلى الأونكتاد أن يكشف جهوده في مجال بناء القدرات في البلدان النامية بغية تحقيق أقصى إسهام ممكن لاتفاقات الاستثمار الدولية في التنمية. وترحب اللجنة بالتقييم المتعمق لأثر برنامج العمل الخاص باتفاقات الاستثمار الدولية وتلاحظ مع الارتياح النتائج المشجعة فيما يتعلق بفعاليته وتأثيره. وتدعو إلى تكثيف الجهود ودعم المساعدة التقنية وبناء القدرات، مع مراعاة توصيات تقرير التقييم.

٢٧- واصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى بناء القدرات في مجال تسخير اتفاقات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية. فقد نظم عدة أنشطة خاصة بالمساعدة التقنية، وذلك، أساساً، في شكل أنشطة تدريبية وخدمات استشارية واجتماعات تقنية للمسؤولين الحكوميين. وعقدت في المكسيك الدورة التدريبية المتقدمة الثانية المعنية بإدارة النزاعات المتعلقة بالاستثمار والمعدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وسبقها دورة تعلم عن بعد تحضيرية في شأن القضايا الرئيسية في اتفاقات الاستثمار الدولية، عقدت بالتعاون مع برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية. كما عقدت الأمانة حلقات دراسية مخصصة وحلقات عمل تدريبية و/أو وفرت خدمات استشارية للدول الأعضاء (كولومبيا، ومصر، وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والمغرب، وباراغواي، والجمهورية العربية السورية، وأوروغواي) ولبعض المنظمات الإقليمية (رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي). واتخذ التعاون مع رابطة التعاون الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ شكل اشتراك الأونكتاد في عدة اجتماعات، وتقديم دراسات، والاشتراك في استضافة حلقة دراسية إقليمية. وساهمت الأمانة أيضاً في دورات تدريبية وحلقات دراسية نظمها "المعهد الافتراضي"، و"برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية"، و"الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار والتدريب"، ومؤسسات شريكة (مركز الدراسات التطبيقية في مجال المفاوضات الدولية، والمنظمة الدولية لتطوير القانون، ومؤسسة فريدريتش إيبيرت، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار).

٢٨- وأوصى التقرير المتعمق الختامي عن تقييم أثر برنامج العمل المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية بـ "التأكيد بوجه خاص على الحاجة إلى بناء القدرات من حيث إدارة التحكيم بين المستثمرين والدولة". ولتنفيذ هذه التوصية، عقدت الأمانة، للسنة الثانية، دورة تدريبية إقليمية متقدمة حول إدارة منازعات الاستثمار، وهي تخطط لتنظيم أنشطة مماثلة في مناطق أخرى وبلغات أخرى. كما عقدت حلقات دراسية بغرض الإعلام والتوعية (حلقة دراسية إقليمية مشتركة بين الأونكتاد ورابطة التعاون الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ حول تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة، وحلقة دراسية وطنية لأجل المغرب حول أثر تسوية المنازعات الناشئة بين المستثمرين والدولة على الممارسة القائمة على المعاهدات)، ووفرت خدمات استشارية لبعض البلدان (مصر بشأن تسوية المنازعات بطريقة بديلة، وسوريا بشأن المادة المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول الواردة في مشروع قانون الاستثمار). وأجرت بحوثاً بشأن المسألة (كتيب عن استعراض تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ودراسات مشتركة بين الأونكتاد ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ حول تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وأثرها على وضع قواعد الاستثمار: منظور آسيا والمحيط الهادئ، وطرق بديلة لتسوية المنازعات الناشئة عن المعاهدات بين المستثمرين والدول) ونشرت عدداً واحداً في السنة من "مرصد اتفاقات الاستثمار الدولية"، وهو قاعدة بيانات لقضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وستواصل الأنشطة في هذا المجال في عام ٢٠٠٧.

٢٩- وواصل الأونكتاد الاضطلاع بدوره كمصدر رئيسي للمعلومات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية. وتقدم العمل بشأن رصد الاتجاهات وتحليل القضايا الناشئة (سلسلة الجيل الثاني، ومرصد اتفاقات الاستثمار الدولية)، وتجميع ومقارنة البيانات (معاهدات الاستثمار الثنائية، والتجارة التفضيلية واتفاقات الاستثمار، وقضايا المنازعات بين المستثمرين والدول). وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الشبكة الإلكترونية لخبراء اتفاقات الاستثمار الدولية، في الواقع، أداة فعالة من حيث الكلفة لتبادل المعلومات والخبرات وأنشطة المساعدة التقنية. وقد ساعدت جميع هذه التطورات على زيادة نشر مواد البرنامج وسط أوسع جمهور ممكن.

٣٠- واستناداً إلى التكاليف الصادر عن اللجنة في عام ٢٠٠٥ لتقييم الأساليب التي يمكن أن تطور بها البلدان النامية قدرتها الإنتاجية المحلية في التزويد بالأدوية الأساسية بالتعاون مع الشركات الصيدلانية، تلقى الأونكتاد، في عام ٢٠٠٦، تمويلاً أولياً من ألمانيا (BMZ) والمملكة المتحدة (DFID) وبدأ بإعداد دليل مرجعي للمهتمين بسياسات الملكية الفكرية والسياسات المتصلة بها، سوف يستخدم بشأن أنشطة بناء القدرات خلال عام ٢٠٠٧. وعقد الأونكتاد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، حلقة دراسية للخبراء مخصصة لموضوع ترتيبات الملكية الفكرية وآثارها على قدرة البلدان النامية على إنتاج الأدوية الأساسية، وذلك بغرض الإسهام في وضع الدليل المرجعي.

ثالثاً - عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية

التوصية: تشني اللجنة على برنامج استعراضات سياسات الاستثمار وتطلب من الأمانة تكثيف جهودها لضمان إدخال الاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان التي يشملها الاستعراض في استعراض سياسة الاستثمار وآلية متابعته كجزء لا يتفصل عنهما. وتحث على تدعيم البرنامج لتأمين استجابة في حينها لطلبات البلدان المعنية، بالإضافة إلى زيادة المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية في مشاريع المتابعة المتصلة بتقديم المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات.

٣١- منذ أن اجتمعت اللجنة في المرة الأخيرة، وضعت الأمانة الصيغة النهائية لاستعراض سياسة الاستثمار في رواندا، وهو استعراض تناول قضايا محددة نشأت في فترة ما بعد النزاع. وبعد عرض نتائج هذا الاستعراض وتوصياته الرئيسية على اللجنة الاقتصادية لمجلس النواب والشيوخ في كيغالي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عرض الاستعراض على المجتمع الدولي في إطار مجلس التجارة والتنمية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، في حضور الأونورابل السيد برنارد ماكوزا، رئيس وزراء رواندا. ونوه السيد ماكوزا باستعراض سياسة الاستثمار الرواندية بوصفه "مساهمة هامة في تطوير السياسة الوطنية (الرواندية)"، تتيح "سياسة إنمائية أكثر جدارة بالثقة وتنسجم مع الجهود التي يبذلها البلد".

٣٢- وستعرض عمليات استعراض سياسة الاستثمار في المغرب وزامبيا في هذه الدورة الحادية عشر. وفي كلتا الحالتين، التزمت الجهات المانحة بتوفير تمويل لتنفيذ بعض التوصيات المتعلقة بعمليات استعراض سياسة الاستثمار. وتقوم الأمانة أيضاً بوضع اللمسات الأخيرة على عمليات استعراض الاستثمار في البرازيل ونيجيريا. وبذلك يبلغ مجموع عمليات استعراض سياسة الاستثمار ٢٢ عملية، تشمل ١٥ عملية لأفريقيا. وهناك استعراضات أخرى لسياسة الاستثمار وصلت إلى مراحل مختلفة من الإعداد، مثل استعراض سياسة الاستثمار في موريتانيا وفييت نام والجمهورية الدومينيكية.

٣٣- وتمكنت الأمانة، بمساعدة من الحكومة الألمانية، من إنشاء آلية مالية تسمح بتقديم رد سريع وفي حينه على الطلب الصادر عن حكومة رواندا (تم استعراض سياسة الاستثمار في غضون سنة) وبالأضطلاع بمشورة بشأن سياسة المتابعة وبمشاريع لبناء القدرات. وسوف تكرر الأمانة هذه التجربة في بلدان أخرى.

٣٤- ولضمان الاستجابة في الوقت المطلوب لطلبات البلدان المهتمة، وسّعت الأمانة أيضاً سلسلة كتبها الزرقاء المتعلقة بتشجيع وتسهيل الاستثمار، والمعدة بالتعاون مع المصرف الياباني للتعاون الدولي. وتعتمد الكتب الزرقاء على أمثلة على أفضل الممارسات التي يمكن تنفيذها في غضون سنة. وفي أعقاب نشر كتب زرقاء بشأن كمبوديا وكينيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأوغندا وتزانيا، أطلق كتاب أزرق رابع بشأن غانا في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأطلق كتاب أزرق آخر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن زامبيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتطورات الأخيرة، مثل قانون الوكالة الزامبية للتنمية الصادر في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦.

التوصية: وإدراكاً لحقيقة توقف فعالية الاستعراضات على تنفيذ التوصيات، تطلب اللجنة إلى الأونكتاد أن يستمر في تقديم المساعدة التقنية والدعم المتعلق ببناء القدرات بما يتناسب مع احتياجات البلدان النامية وأن يجري تقييماً منتظماً للتقدم المحرز. وتدعو اللجنة الأونكتاد إلى استعراض التقرير المعنون "تعزيز الأثر الإنمائي لاستعراضات سياسات الاستثمار التي يجريها الأونكتاد" وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية عشرة بشأن مجالات التنفيذ وفقاً للفقرة ٧ من هذه التوصيات المتفق عليها والمجالات التي قد تستحق التنفيذ.

٣٥- قامت الأمانة، منذ الدورة الأخيرة للجنة، بتقديم مساعدة تقنية لإعانة البلدان النامية على تنفيذ توصيات عمليات استعراض سياسة الاستثمار. كما واصلت الأمانة تقييم السياسات العامة من أجل إجراء تقييم منتظم للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات عمليات استعراض سياسة الاستثمار التي تجريها. وتناقش النتائج الأولوية بصورة منتظمة بمناسبة عقد حلقات عمل وطنية. وبالإضافة إلى عرض التقرير عن تنفيذ عملية استعراض سياسة

الاستثمار: مصر، على دورة اللجنة في السنة الماضية، أعدت الأمانة تقريراً عن تنفيذ عملية استعراض سياسة الاستثمار: أوغندا. وهذا التقرير، الذي يركز على استراتيجية "الدفع الكبير" الخاصة بتشجيع الاستثمار وتنسيق السياسات المتصلة به، سيناقش في الدورة الحالية.

٣٦- وبالإجمال، قدمت الأمانة، منذ الدورة الأخيرة للجنة، مساعدة تقنية في سياق متابعة التوصيات الصادرة عن عمليات استعراض سياسة الاستثمار لأحد عشر بلداً هي الجزائر وبوتسوانا وكولومبيا ومصر وكينيا وليسوتو والمغرب ونيجيريا وبيرو ورواندا وأوغندا.

٣٧- وواصلت الشعبة أيضاً مساعدة الحكومات في مجال تشجيع الاستثمار وتعزيز دور وكالات تشجيع الاستثمار. وقدم الأونكتاد، خلال الفترة التي يشملها التقرير، مساعدة إلى:

- الصين، في إعداد استراتيجية استثمار لقطاع السياحة في الأقاليم الغربية لطريق الحرير، وفي تدريب ممثلي ٢٥ منطقة صينية على استهداف المستثمرين في السياحة؛
- السلفادور، في إعداد دراسة استشارية عن تشجيع الاستثمار في الأجهزة الطبية وإقامة نظام اللوائح الإلكترونية على شبكة الإنترنت؛
- إثيوبيا، في تحسين الإدارة في مجال تشجيع الاستثمار ببناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار على الصعيدين الاتحادي ودون الوطني، بما في ذلك إقامة نظام اللوائح الإلكترونية على شبكة الإنترنت بشأن الاستثمار، وتوفير تدريب لمسؤولي وكالات تشجيع الاستثمار في إثيوبيا وما وراء البحار؛
- هندوراس، في الاشتراك مع الحكومة في تحديد الأولويات لإعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية لتشجيع الاستثمار، بدءاً من استعراض الحوافز الضريبية، وإقامة نظام اللوائح الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وتدريب الدبلوماسيين لتسليم وظائف في الخارج؛
- كينيا، في مساعدة وكالة تشجيع الاستثمار على استهداف الاستثمار من البلدان النامية بتنظيم منتديات استثمار للمستثمرين الصينيين والهنود؛
- ليسوتو، في صوغ تشريعها بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وإعداد دراسة تبين ممارستها في مجال هجرة الأعمال الوافدة إليها؛
- بيرو، في تنفيذ استراتيجية لاستهداف المستثمرين في قطاع الصناعة الزراعية؛
- مالي، في إعداد وتقديم تقرير استشاري في حلقة عمل وطنية، مع توصيات بشأن حسن الإدارة في تشجيع الاستثمار والبدء بإقامة نظام لوائح إلكترونية على شبكة الإنترنت؛
- صربيا، في إعداد استراتيجية لتشجيع الاستثمار خاصة بصندوق تشجيع الاستثمار في فوفودينا؛

- بلغاريا وجيبوتي والسلفادور وهندوراس والاتحاد الروسي، في إنشاء نظم تفاعلية على شبكة الإنترنت لأجل تشجيع الاستثمار.

٣٨- واستفاد مسؤولون من أكثر من ٥٠ بلداً من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة من التدريب والربط الشبكي من خلال حلقات عمل إقليمية ووطنية بشأن تشجيع الاستثمار، عقدت غالباً بالتعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. وكان جزء من هذا التدريب مخصصاً لقطاعات محددة، يتناول استهداف المستثمرين في قطاعات السياحة والتعدين وتجهيز المنتجات الزراعية. كما تم توفير تدريب لدبلوماسيين من البلدان النامية. وتلقى أكثر من ١٠٠ دبلوماسي من مصر وهندوراس وإندونيسيا والمغرب، منذ الدورة الأخيرة للجنة، تدريباً في مجال تشجيع الاستثمار من خلال العمل الدبلوماسي.

٣٩- وعقد الأونكتاد اجتماع خبراء مخصصاً للدعوة إلى تطبيق سياسات تشجيع الاستثمار (٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦). ونظر الاجتماع في الجهود التي تبذلها البلدان، من خلال وكالات تشجيع الاستثمار، لحفز تغيير السياسة العامة من أجل تحسين البيئة الاستثمارية واجتذاب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل يتسق مع الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية. وأتاح الاجتماع تحديد المبادئ والأدوات وأفضل الممارسات المتعلقة بفعالية الدعوة إلى التغيير في السياسات، استناداً إلى أمثلة عن التجارب الوطنية وإلى الخبرات المكتسبة من خلال برامج الأونكتاد وبرامج سائر المنظمات، فضلاً عن إسهامات المشاركين في الاجتماع.

٤٠- واستعرضت الأمانة بعناية التقرير عن "تعزيز الأثر الإنمائي لعمليات استعراض سياسة الاستثمار التي يجريها الأونكتاد"، وتبنت عدداً من توصياته. وفيما لا تزال عمليات استعراض سياسة الاستثمار تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر، تبذل جهود لتعزيز التكامل بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني ولتمكين المستثمرين المحليين من الاستفادة من تحسين إطار الاستثمار - وهو هدف رئيسي لعمليات استعراض سياسة الاستثمار. وكما أوصى التقرير، يولى اهتمام خاص للأثر الإنمائي المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر ولتقديم توصيات ملموسة وسهلة التنفيذ ودمجها في صلب الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للبلد والإطار الشامل للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الجهات المانحة (ورقة استراتيجية الحد من الفقر، الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري، الإطار المتكامل). ولتعزيز الأثر الإنمائي لعمليات استعراض سياسة الاستثمار، أفردت خصيصاً، في بداية عملية الاستعراض، أموالاً لتقديم مساعدة تقنية على سبيل المتابعة. وهذه التحسينات في عملية استعراض سياسة الاستثمار ومضمونها تتجلى في عمليات استعراض سياسة الاستثمار المتعلقة برواندا والمغرب، وكذلك عمليات الاستعراض المقبلة المتعلقة بالجمهورية الدومينيكية وموريتانيا وفيت نام.

رابعاً - تقرير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

التوصية: تلاحظ اللجنة مع التقدير الإرشادات المتعلقة بالممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات والتي أعدها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وتوصي بنشر هذه الإرشادات على نطاق واسع كأداة اختيارية مفيدة لتحسين ممارسات كشف البيانات في سياق إدارة الشركات بغية تيسير الاستثمار وتحسين شفافية واستقرار بيئة الاستثمار.

٤١ - كانت الدورة الثالثة والعشرون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، المعقودة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، مناسبة لبحث نتائج استعراض حالة تنفيذ الإرشادات المتعلقة بالكشف عن البيانات في إطار إدارة الشركات لعام ٢٠٠٦، الذي أجراه الأونكتاد. وتقرن الدراسة الاستقصائية بين الكشف الفعلي عن البيانات من قبل ١٠٥ شركات كبيرة من ٧٠ بلداً بمعايير الممارسات الجيدة المحدد في إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. وقد دأبت أمانة الأونكتاد، بنشاط، على نشر الإرشادات. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر استضاف معهد المديرين المصري، مع المؤسسة المالية الدولية، مؤتمراً عنوانه "دور الشفافية والكشف عن البيانات في إدارة الشركات". وأبرز هذا الحدث، الذي جمع عدداً من كبار رجال الأعمال المصريين والمستثمرين الدوليين، عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في إطار إدارة الشركات واستعراض حالة تنفيذ الإرشادات المتعلقة بالكشف عن البيانات في إطار إدارة الشركات لعام ٢٠٠٦، الذي أجراه الفريق المذكور. كما أن الدورة الثالثة والعشرين للفريق أتاحت فرصة لبحث القضايا العملية المتعلقة بتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي والإبلاغ عن مسؤولية الشركات. وحضر الاجتماع أكثر من ٢٧٠ ممثلاً من ٨٠ بلداً.

تذييل

المنشورات التي أعدها شعبه الاستثمار والتكنولوجية وتنمية المشاريع

ألف - وثائق الهيئات التداولية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

- تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها التاسعة
TD/B/COM.2/71
- وضع قواعد الاستثمار الدولي: الاتجاهات، والقضايا الناشئة، والآثار
TD/B/COM.2/68
- موجز المداولات المتعلقة باستعراض سياسات جمهورية إيران الإسلامية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار
TD/B/COM.2/69
- تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات الموجهة إلى أمانة الأونكتاد
TD/B/COM.2/70
- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثانية والعشرين
TD/B/COM.2/ISAR/31
- تقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر: تجميع البيانات وصياغة السياسات العامة في البلدان النامية
TD/B/COM.2/EM.18/3
- تقرير اجتماع الخبراء المعني بالمساهمات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة
TD/B/COM.2/EM.17/3
- برنامج عمل الأونكتاد المتعلق ببناء القدرات في البلدان النامية بشأن القضايا المطروحة في اتفاقات الاستثمار الدولية: تقرير متعمق ختامي
UNCTAD/ITE/IIT/2005/6
- تقرير اجتماع الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار، مع توجيه اهتمام خاص إلى البعد الإنمائي
TD/B/COM.2/AHM.1/3

اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية، جنيف، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

- بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية
TD/B/COM.2/EM.19/2
- تقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية
TD/B/COM.2/EM.19/3

اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية، جنيف، ٢٠-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

- الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية: آثار ذلك على السياسات
TD/B/COM.2/EM.20/2

اجتماع الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار، مع توجيه اهتمام خاص إلى البعد الإنمائي، جنيف، ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

- الدعوة إلى تطبيق سياسات تشجيع الاستثمار
TD/B/COM.2/AHM.1/2
- جدول الأعمال المؤقت وشروحه
TD/B/COM.2/AHM.1/1

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، الدورة العاشرة

- تعزيز الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتعزيز القدرة الإنتاجية لشركات البلدان النامية: منظور السياسات العامة
TD/B/COM.3/75
- تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعزيز القدرة الإنتاجية لشركات البلدان النامية عن طريق التدويل
TD/B/COM.3/EM.26/3

اجتماع الخبراء المعني بأفضل الممارسات وخيارات السياسة العامة في تعزيز الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية، جنيف، ٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

- تنمية الروابط التجارية
TD/B/COM.3/EM.28/2
- تقرير اجتماع الخبراء المعني بأفضل الممارسات وخيارات السياسة العامة في تعزيز الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية، جنيف، ٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
TD/B/COM.3/EM.28/3

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الدورة التاسعة

- تقرير عن الدورة التاسعة
E/CN.16/2006/4
 - تقرير الفريق المعني بسدّ الفجوة التكنولوجية بين البلدان وداخلها
E/CN.16/2006/CRP.1
 - تقارير قطرية: تبادل الخبرات الوطنية في مجال سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان وداخلها
E/CN.16/2006/CRP.2
 - سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان وداخلها
E/CN.16/2006/2
 - تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الثامنة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والتقدم المحرز بشأنها
E/CN.16/2006/3
- اجتماع فريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن إقامة مجتمع معلومات محوره الإنسان وهدفه التنمية وشامل للجميع، باريس، ٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
- العمل على إقامة مجتمع معلومات محوره الإنسان وهدفه التنمية وشامل للجميع بغية إتاحة المزيد من فرص التكنولوجيا الرقمية لجميع الناس
 - المبالغة في الإشادة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والوعود التي لم يتم الوفاء بها
 - ورقة قضايا: العمل على إقامة مجتمع معلومات محوره الإنسان وهدفه التنمية وشامل للجميع، بغرض إتاحة المزيد من فرص التكنولوجيا الرقمية لجميع الناس
 - العمل على إقامة مجتمع معلومات محوره الإنسان وهدفه التنمية وشامل للجميع، بهدف إتاحة المزيد من فرص التكنولوجيا الرقمية لجميع الناس: معالم السياسات العامة والاستراتيجيات الراهنة
- فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الدورة الثالثة والعشرون
- 2006 Review of the Implementation Status of Corporate Governance Disclosure
TD/B/COM.2/ISAR/CRP.3
 - 2006 Review of the Reporting Status of Corporate Responsibility Indicators
TD/B/COM.2/ISAR/CRP.4
 - Guidance on Corporate Responsibility Indicators in Annual Reports
TD/B/COM.2/ISAR/34

- استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي
TD/B/COM.2/ISAR/33
- استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: دراسة حالة إفرادية عن البرازيل
TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.1
- استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: دراسة حالة عن ألمانيا
TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.2
- استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: دراسة حالة إفرادية عن الهند
TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.3
- استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: دراسة حالة عن جامايكا
TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.4
- استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: دراسة حالة عن كينيا
TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.5
- **باء - المنشورات المتكررة**
- تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٦ - الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية (UNCTAD/WIR/2006), Sales No.: E.06.II.D.11, ISBN: 92-1-112703-4, 16 October 2006
- تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٦ - استعراض عام (UNCTAD/WIR/2006 (OVERVIEW)), 16 October 2006
- دليل الاستثمار العالمي
 - البلدان النامية (يصدر قريباً)
 - غرب آسيا (يصدر قريباً)
 - أفريقيا (يصدر قريباً)
- قضايا المحاسبة والإبلاغ الدولية، استعراض ٢٠٠٥ (UNCTAD/ITE/TEB/2005/7), 1 August 2006
- The Digital Divide: ICT Diffusion Index, 2005 (UNCTAD/ITE/IPC/2006/5), 10 May 2006

- مجلة الشركات عبر الوطنية:

المجلد ١٥، رقم ١ - (UNCTAD/ITE/IIT/2006/1), 1 April 2006

المجلد ١٥، رقم ٢ - (يصدر قريباً)

المجلد ١٥، رقم ٣ - (يصدر قريباً)

جيم - المنشورات غير المتكررة

- تقرير عن الأنشطة، ٢٠٠٦

(UNCTAD/ITE/2006/1)، آب/أغسطس ٢٠٠٦

- لمحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً: ٢٠٠٥/٢٠٠٦

(UNCTAD/ITE/IIA/2005/7), ISSN 1819-8937، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

- الاستثمار الأجنبي المباشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في أفريقيا (يصدر قريباً)

A Survey of Support by Investment Promotion Agencies to Linkages, Advisory Studies No. 18 (UNCTAD/ITE/IPC/2005/12), 12 May 2006

- La Promoción de Inversión Extranjera en las Regiones del Perú

(UNCTAD/ITE/IPC/2006/3), 1 March 2006

- Guidance on Good Practices in Corporate Governance Disclosure (UNCTAD/ITE/TEB/2006/3),

Sales No. E.06.II.D.12, ISBN: 92-1-112704-1, 13 June 2006

- Global Players from Emerging Markets: Strengthening Enterprise Competitiveness

through Outward Investment" (UNCTAD/ITE/TEB/2006/9)

- The IPA as Policy Advocate: Shaping the Investment Climate (يصدر قريباً)

- Aftercare – A Core Function in Investment Promotion (يصدر قريباً)

منشورات الأونكتاد الحالية عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية

- Measuring restrictions on FDI in services in developing countries and transition economies (UNCTAD/ITE/IIA/2006/1), Sales No. E.06.II.D.13, ISBN: 92-1-112707-6
- Globalization of R&D and Developing Countries, Proceedings of the Expert Meeting, Geneva, 24-26 January 2005 (UNCTAD/ITE/IIA/2005/6), Sales No. E.06.II.D.2, ISBN: 92-1-112694-0, 1 April 2006

أدلة الاستثمار

- Investment Guide to Mali (UNCTAD/ITE/IIA/2006/2), 1 September 2006
- An Investment Guide to Rwanda (UNCTAD/ITE/IIA/2006/3), 3 October 2006

استعراضات سياسات الاستثمار

- Investment Policy Review of Colombia (UNCTAD/ITE/IPC/2005/11), 1 January 2006
- Investment Policy Review of Rwanda (UNCTAD/ITE/IPC/2005/11), Sales No. E.06.II.D.15, ISBN 92-1-112709-2, 1 July 2006
- Examen de la politique de l'investissement du Maroc (UNCTAD/ITE/IPC/2006/16)
- Investment Policy Review of Zambia (UNCTAD/ITE/IPC/2006/14)
- Investment Policy Review of Nigeria (يصدر قريباً)
- Investment Policy Review of Brazil (يصدر قريباً)

كتاب أزرق عن أفضل الممارسات في مجال تشجيع وتيسير الاستثمار

- Ghana (UNCTAD/ITE/IPC/2006/13), 8 August 2006
- Zambia (UNCTAD/ITE/IPC/Misc/2006/3, January 2007)

سلسلة سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية (الجيل الثاني)

- Investor-State Disputes Arising from Investment Treaties: A Review, (UNCTAD/ITE/IIT/2005/4), Sales No. E.06.II.D.1, 1 February 2006
- International Investment Agreements: Trends and Emerging Issues (UNCTAD/ITE/IIT/2005/11), Sales No. E.06.II.D.3, 1 April 2006
- Preserving Flexibility in IIAs: The Use of Reservations (UNCTAD/ITE/IIT/2005/8), Sales No. E.06.II.D.14, 1 June 2006

دراسات عن اتفاقات الاستثمار الدولية

- Investment Provisions in Economic Integration Agreements (UNCTAD/ITE/IIT/2005/10), 13 June 2006
- Bilateral Investment Treaties 1995-2005: Trends in Investment Rulemaking (forthcoming)
- UNCTAD-APEC studies:
Investor-State Dispute Settlement and Impact on Investment Rulemaking: The Asia-Pacific Perspective
Alternative Methods to Treaty-based, Investor-State Dispute Resolution
(نشرة على قرص مدمج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)

قضايا في الاتفاقات والترتيبات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا

- Transfer of Technology for Successful Integration into the Global Economy – A Case Study of the Salmon Industry in Chile (UNCTAD/ITE/IIT/2005/12), 1 March 2006

منشورات المشروع المشترك بين الأونكتاد والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة والمتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتنمية المستدامة

- The International Copyright System: Limitations, Exceptions and Public Interest Considerations for Developing Countries (Issue Paper No. 15), 1 March 2006
- Exceptions to Patent Rights in Developing Countries (Issue Paper No. 17, UNCTAD/ITE/IPC/2006/13), 1 August 2006
- Intellectual Property Provisions of Bilateral and Regional Trade Agreements in light of U.S. Federal Law (Issue Paper No. 12, UNCTAD/ITE/IPC/2006/4), 1 February 2006
- Utility Models and Innovation in Developing Countries (Issue Paper No. 13, UNCTAD/ITE/IPC/2006/6), 1 February 2006
- Negotiating Health: Intellectual Property and Access to Medicines, Earthscan Publishers, January, 2006

الروابط التجارية

- Deepening Development through Business Linkages (UNCTAD/ITE/TEB/2006/7), 1 September 2006
- Business Linkages Programme Guidelines (UNCTAD/ITE/TEB/2005/11), 1 July 2006

نشرات موجزة عن الاستثمار

- Better Data Needed to Assess FDI Impact, Investment Brief No. 2 (UNCTAD/WEB/ITE/IIA/2006/3), 15 March 2006
- New Sources of FDI Attracting Attention from IPAs, Investment Brief No. 3 (UNCTAD/WEB/ITE/IIA/2006/6), 24 July 2006
- Developing countries are beginning to promote outward FDI, Investment Brief No. 4 (UNCTAD/WEB/ITE/IIA/2006/)

الرسائل الإخبارية لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

- ISAR Update No. 7, 10 May 2006 (UNCTAD/ITE/TEB/2005/8)
- ISAR Update No. 8, 19 May 2006 (UNCTAD/ITE/TEB/2005/10)

مرصد اتفاقات الاستثمار الدولية

- Systemic Issues in International Investment Agreements, No. 1, March 2006, UNCTAD/WEB/ITE/IIA/2006/2
- Developments in International Investment Agreements in 2005, No. 2, October 2006, UNCTAD/WEB/ITE/IIA/2006/7
- The Entry into Force of Bilateral Investment Treaties (BITs), No. 3, October 2006, UNCTAD/WEB/ITE/IIA/2006/9
- Latest Developments in Investor–State Dispute Settlement: Substantive Implications, No. 4 (forthcoming)

قواعد بيانات اتفاقات الاستثمار الدولية على الشبكة

- قاعدة بيانات معاهدات الاستثمار الثنائية
- قائمة البلدان الأعضاء في معاهدات الاستثمار الثنائية
- خلاصة وافية للصكوك الدولية المتعلقة بالاستثمار
- قاعدة بيانات خاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن المعاهدات بين المستثمرين والدول (تصدر قريباً).

— — — — —